

البحرين

البحرين مملكة يبلغ عدد سكانها حوالي 1235000 نسمة بمن فيهم نحو 569000 مواطن. ويرأس الملك حمد بن عيسى آل خليفة الدولة وجميع فروع الحكومة. ويعين الملك مجلس الوزراء الذي يتتألف نصفه تقريباً من أعضاء من أسرة آل خليفة الحاكمة التي تنتمي إلى الأقلية السنوية. وقد أعاد دستور عام 2002 إنشاء هيئة تشريعية مكونة من مجلسين تتتألف من الغرفة الأعلى وهي مجلس الشورى الذي يتم تعيين أعضائه من قبل الملك، والغرفة السفلية وهي مجلس النواب المنتخب. وقد شارك حوالي 67 في المائة من الناخبين المؤهلين في الانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس البلدية التي أجريت في شهر أكتوبر، والتي تأثرت نتائجها بالتلعب في عملية إعادة تقييم الدوائر الانتخابية. وفازت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيعية المعارضة بجميع المقاعد الثمانية عشر المنتافس عليها في مجلس النواب المؤلف من أربعين عضواً. وكانت قوات الأمن خاضعة لسيطرة السلطات المدنية.

لم يتمتع المواطنين بالحق في تغيير حكومتهم. وظل الاتجار بالبشر والقيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب المقيمين مشكلتين قائمتين. وقد وردت تقارير عديدة عن حدوث انتهاكات بحق العمال الأجانب، خاصة خدامات المنازل. وتم الإبلاغ عن وقوع العديد من حالات العنف المنزلي ضد النساء والأطفال. واستمرت حالات التمييز على أساس الجنس والدين والقومية والطائفة خاصة ضد الجالية الشيعية التي تمثل الأغلبية. ووردت العديد من الإدعاءات بحدوث حالات سوء المعاملة والتعذيب، خاصة بحق النشطاء الشيعة الذين لهم علاقة بالجماعات المعارضة والرافضة. واعتقلت السلطات وبشكل تعسفي النشطاء والصحفيين وغيرهم من المواطنين واحتجزت عدداً من الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي. ولم يتمكن بعض المعتقلين دائمًا من الاتصال بمحاميهم. وقد تم طرد اثنين على الأقل من المحتجزين من وظائفهم في القطاع العام قبل بدء الإجراءات القضائية بحقهما. وقامت الحكومة بتقييد الحريات المدنية، بما فيها حريات التعبير والصحافة والتجمع والانتماء، وبعض الممارسات الدينية. وكانت هناك حالات قامت خلالها الحكومة بفرض حظر السفر بشكل رسمي وبشكل غير رسمي على النشطاء السياسيين. ويحصل الشيعة على تمثيل أدنى من المستوى اللائق في المناصب القيادية في الخدمة المدنية والشرطة وقوات الأمن.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة شخص الإنسان، بما فيها عدم إخضاعه لما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن قيام الحكومة أو من يعملون بالنيابة عنها بأي عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية.

ب. اختفاء الأشخاص

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

البحرين

ت. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور تلك الممارسات، إلا أن إدعاءات عديدة أفادت بأن قوات الأمن استخدمتها خلال العام. فقد أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرا في 8 فبراير ينص على أنه "منذ نهاية عام 2007، لجأ المسؤولون وبشكل متكرر إلى التعذيب لتحقيق الهدف الواضح والمتمثل في استخراج اعترافات من المشتبه في تورطهم في قضاياً أمنية". وقد ذكر المعتقلون السابقون الذين تم استجوابهم قبل إعداد هذا التقرير أن مسؤولي الأمن وحراس السجن مارسوا عليهم "اتكتيكات مسيئة" خلال عمليات التحقيق. وخلال بعض الحالات في عام 2009، عثر الأطباء في وزارة الصحة على أدلة داعمة عن حدوث إصابات تتطابق مع روایات المعتقلين بال تعرض لسوء المعاملة. وحسبما قاله مسؤولون بارزون في الحكومة، أمرت الحكومة بفتح تحقيق في الإدعاءات التي أوردها منظمة هيومان رايتس ووتش. وإلى غاية نهاية العام لم تنشر الحكومة نتائج تلك التحقيقات.

خلال الفترة ما بين شهرى أغسطس وديسمبر، أفادت منظمات غير حكومية محلية ودولية تدافع عن حقوق الإنسان بأن مسؤولي الأمن قد قاموا بتعذيب أكثر من أربعة وعشرين معتقلا. وأنباء جلسات المحكمة خلال الفترة ما بين شهرى أكتوبر وديسمبر، ذكر العديد من أولئك المعتقلين أن ضباطا من جهاز الأمن الوطني قد قاموا بتعذيبهم وإساءة معاملتهم. وأضاف المعتقلون أنهم تعرضوا للضرب، والتعليق في وضعيات مؤلمة، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والحرمان من النوم، والتعرض للصعقات الكهربائية. وأنباء جلسات المحكمة خلال الفترة ما بين شهرى أكتوبر ونوفمبر، طالب محامو الدفاع بإجراء تحقيق مستقل حول إدعاءات التعذيب ليشمل إجراء فحوص طبية مستقلة. وشدد ممثل الإدعاء خلال شهر ديسمبر على أنه تم التحقيق في إدعاءات التعذيب. وحتى نهاية العام، لم تصدر المحكمة ولا الحكومة نتائج أي تحقيق من هذا النوع.

وأبلغت المنظمات المحلية المدافعة عن حقوق الإنسان والمحامون عن حالات تردد أنها شهدت انتهاكات من قبل سلطات تنفيذ القانون بحق حوالي 200 من الرجال البالغين والأحداث المعتقلين خلال الفترة ما بين أغسطس وديسمبر.

وذكر النشطاء المحليون والمحامون المدافعون عن حقوق الإنسان أن العديد من النشطاء الشيعة البالغ عددهم 23 الذين اعتقلوا ما بين شهرى أغسطس وسبتمبر وتمت إدانتهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب بمن فيهم مدون بارز، قد تعرضوا للضرب، والصعقات الكهربائية، والتعليق بشكل مقلوب من الأرجل، والضرب على القدمين (الفلقة). وخلال جلسات المحكمة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر (انظر الجزء 1. ج)، ذكر جميع المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب على يد ضباط جهاز الأمن الوطني، وقال بعضهم أيضا إنه تعرض للصعقات الكهربائية، والإرغام على الوقوف لفترات طويلة، والإجبار على التوقيع على الاعترافات أثناء وبعد التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة.

أوضاع السجون ومرافق الاعتقال

البحرين

لم تصدر الحكومة التي شددت على أن الأوضاع في السجون ترقى إلى مستوى المعايير الدولية أية معلومات مفصلة حول نزلاء السجون أو الأوضاع فيها وفي مراكز الاعتقال، كما أنها لم تسمح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين بزيارتها. ووصف تقرير أصدرته الأمم المتحدة في شهر مارس وجود "ظروف صحية دون المستوى الأمثل" في السجون. وخلال النصف الثاني من العام، ذكر بعض المعتقلين أن مسؤولي الأمن قد أسعوا معاملتهم جسدياً، وأنهم، في بعض الحالات، رفضوا توفير الرعاية الطبية لهم بما فيها الحصول على الأدوية والمعدات الطبية.

وخلال شهر أغسطس، احتجَ حوالي 70 من المعتقلين في السجن المركزي في منطقة جو على أوضاعهم المعيشية داخل السجون، ودخل بعض السجناء في إضراب عن الطعام. ورداً على ذلك، قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة شبه حكومية، بزيارة السجن؛ غير أنها لم تصدر أي تقرير علني. وأفادت منظمة محلية غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان بأنَّ عدد السجناء في سجن جو يزيد عن 1300 سجين، وذلك على الرغم من أن السجن مصمم لإيواء 500 سجين فقط. ووفقاً لما ذكره مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية، كان سجن جو يُؤوي 1100 سجين.

سمحت السلطات بشكل عام للسجناء بتلقي الزوار وممارسة الشعائر الدينية. غير أن الحكومة أوقفت بشكل مؤقت جميع حقوق الزيارة لبعض السجناء في أعقاب الاضطراب الذي شهدتها سجن جو. إضافة إلى ذلك، لم تسمح الحكومة للعائلات بزيارة عشرات السجناء المعتقلين بتهم متعلقة بالأمن لفترة أسابيع عديدة على الأقل.

ولم تسمح الحكومة بعمليات المراقبة المستقلة للظروف في السجون ومرانع الاعتقال، كما أنه ليس هناك أمين للمظالم ينظر في قضايا السجون والمعتقلين. ومن غير المعروف ما إذا كان السجناء يستطيعون تقديم شكوى بشأن معاملتهم من أجل التحقيق فيها.

ث. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. غير أن نشطاء ومحامين محليين مدافعين عن حقوق الإنسان ذكروا أن الشرطة ووحدات في الحرس الوطني اعتقلت بشكل تعسفي أو اخترفت رجالاً وشاباً شيعة خلال العام خاصة خلال الفترة بين أغسطس وأكتوبر، وأن مسؤولي الأمن وضعوا بعضهم رهن الحجز الانفرادي طيلة أيام أو أسابيع. وقد تلقى مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية عدداً غير معروفاً من الشكاوى بشأن عمليات الحجز التي تتم قبل المحاكمة، رغم أنه لم يتضح عدد الشكاوى التي أسفرت عن إجراء تحقيقات أو إصدار عقوبات.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تتولى وزارة الداخلية المسؤولية عن الأمن العام، وتسيطر على قوات الأمن العام وغيرها من وحدات الأمن المتخصصة المسئولة عن حفظ النظام الداخلي. وتحمّل قوات الدفاع البحرينية مسؤولية حماية البلاد من التهديدات الخارجية وتوفير الأمن الداخلي. وبصورة عامة، كانت قوات الأمن فعالة في الحفاظ على النظام الداخلي.

البحرين

لقد تلقى مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية 246 شكوى خلال الفترة بين يناير وأكتوبر، لم تتعلق منها بسلوك الشرطة. وتمت إحالة 19 حالة إلى مديرية الشؤون القانونية في وزارة الداخلية لاتخاذ إجراءات إضافية بشأنها. وحافظت وزارة الداخلية على خط هاتفي ساخن لكي يبلغ المواطنون عن الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة؛ إلا أن العديد من المواطنين الشيعة يعتقدون أن وزارة الداخلية تتغاضى عن انتهاكات الشرطة وبالتالي لم يبلغوا عن تلك الانتهاكات. ومن حيث الممارسة العملية، استجابت وزارة الداخلية للإدعاءات بحدوث الانتهاكات والشكوى العامة بتشكيل لجان تحقيق مؤقتة وهي لجان لم تصدر أي تقارير علنية حول ما توصلت إليه من نتائج.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

لإلقاء القبض على شخص مشتبه في ارتكابه جريمة، يتبعين على الشرطة أن تقدم أدلة إلى القاضي الذي سيقرر ما إذا كان سيصدر مذكرة الاعتقال بشأنه. ويتعين أن تنقل الشرطة وقوات الأمن المتهمين إلى مكتب المدعي العام خلال 48 ساعة، وقد احترمت الشرطة وقوات الأمن هذا المطلب بصورة عامة خلال الممارسة العملية. وخلال سبعة أيام من تاريخ الاعتقال، يتعين أن يمثل المتهم أمام قاض في مكتب المدعي العام. ويستطيع القضاة الإفراج عن المتهمين بكفالة وهم عادة ما فعلوا ذلك. وإذا قرر القاضي أنّ المتهم قد يهرب أو أنه يشكل خطراً على المجتمع، قد يسمح القاضي باحتجازه لمدة 45 يوماً إضافياً بينما يواصل مكتب المدعي العام التحقيقات. ويمكن أن تستمر هذه العملية من خلال المراجعات اللاحقة التي يقوم بها قضاة آخرون، إلا أنه لا يجوز أن تتجاوز فترة الاحتجاز قبل المحاكمة ستة أشهر. وشهدت عملية توفير محامين للمحتجزين قيوداً في مراحل الاحتجاز الأولى. ويتعين على المحامين الحصول على أمر من المحكمة للجتماع مع موكلיהם ومن ثم التنسيق مع مسؤولي مركز الاحتجاز لمقابلة موكلיהם. وقد وفرت الدولة محامين للمحتجزين المعوزين. وفيما تم السماح بشكل عام للمحتجزين بلقاء عائلاتهم خلال الزيارات، لم يُسمح للعديد من السجناء المعتقلين بتهم لها علاقة بالأمن خلال الفترة ما بين أغسطس وديسمبر برؤية أقاربهم أو محاميهم طيلة أسابيع متعددة.

وبموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006، يتعين على وكالات فرض القانون إحالة القضية إلى مكتب المدعي العام خلال فترة خمسة أيام من اعتقال المتهم، غير أن القانون يسمح لوكالات تنفيذ القانون أن تطلب مدة 10 أيام إضافية قبل إحالة القضية بشكل رسمي. ويتعين على ممثل الإدعاء البدء رسمياً في استجواب المشتبه فيه خلال ثلاثة أيام من استلام القضية. وتتضمن الإجراءات الأخرى المتعلقة بالاحتجاز قبل المحاكمة للإجراءات المتعلقة بالقضايا التي ليس لها علاقة بالإرهاب.

خلال الفترة ما بين أغسطس وديسمبر، اعتقلت وكالات فرض القانون حوالي 200 رجل، ومن فيهم فتيان قاصرون، واحتجزت بعضهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006. وذكرت منظمات محلية مدافعة عن حقوق الإنسان ومحامون محليون ومنظمات دولية غير حكومية مدافعة عن حقوق الإنسان أن السلطات استخدمت عمليات الاحتجاز الفردي المنعزل خلال العديد من تلك الحالات وقامت قدرة المحامين على الوصول إلى موكلיהם ومنعت العائلات من زيارة ذويهم المعتقلين. وأفادت منظمات غير حكومية دولية

البحرين

ومحلية ومحامون بأن مسؤولي الأمن قاموا بتعذيب وإساءة معاملة عدد من أولئك المعتقلين (أنظر أيضاً الأجزاء 1.ت، و 1.ج).

ج. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية. وقد احترمت الحكومة بصورة عامة استقلال القضاء خلال الممارسة العملية؛ غير أن الملك يسيطر على النظام القضائي. ويعين الملك بموجب الدستور جميع القضاة بمرسوم ملكي، ويرأس أيضاً مجلس القضاء الأعلى وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عمل المحاكم والنيابة العامة.

بدأت في 28 من شهر أكتوبر محاكمة 25 ناشطاً شيعياً متهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب - يقيم اثنان منهم في بريطانيا وتمت محاكمتها غيابياً. وكانت المحاكمة مفتوحة بشكل عام أمام عائلات المعتقلين، والصحفيين، وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والدبلوماسيين والعموم، غير أنه تم منع عدد من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان من الدخول إلى المحكمة. وأفاد محامو المتهمين والمنظمات غير الحكومية المحلية بأن مسؤولي الأمن قد قاموا بإخضاع الرجال لسوء المعاملة والتعذيب خلال فترة الاحتجاز قبل المحاكمة (أنظر الجزء 1.ت)، ومنعوهم من الوصول إلى محاميهم القانونيين ومن لقاء عائلاتهم لمدة أسبوع. وقد انسحب المحامون من القضية في التاسع من ديسمبر احتجاجاً على إخفاق القاضي الذي يرأس المحاكمة في البث في العديد من الطلبات التي قدموها خلال الجلسات الأربع الأولى من المحاكمة مثل إجراء تحقيق محايد بشأن إدعاءات التعذيب.

وقام وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بتعيين 23 محاماً جديداً، وكانت القضية ما زالت مستمرة بحلول نهاية العام. وذكر محامون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان أنه تم تقويض حق المعتقلين في محاكمة علنية وعادلة من خلال تقييد قدرتهم على التواصل مع محاميهم وإخفاق القاضي الذي يرأس المحاكمة في البث في العديد من الطلبات التي قدمها محامو الدفاع.

تمّت محاكمة رجلين في نوفمبر وديسمبر بتهمة الاعتداء على رئيس تحرير صحيفة الوطن الموالية للحكومة في 25 أغسطس. وقد تم اعتقالهما خلال أقل من 48 ساعة من وقوع الهجوم، وبعد ذلك بقليل أعلن مسؤولون حكوميون بارزون أن الرجلين قد اعترفا بتورطهما في الحادث. ونشرت معظم الصحف صورهما ووصفتهما بالقتلة أو الإرهابيين. وفيما بدأت المحاكمة في نوفمبر، وتم الإفراج عنهما في 12 ديسمبر بعدما أدلى الشخص الذي كان ضحية للهجوم بشهادته أمام المحكمة قائلاً إن المتهمين ليسا من اعترى عليه. ووافق القاضي على طلب ممثل الإدعاء بأن تقوم المحكمة بفحص أدلة أخرى خلال جلسة استماع مقررة في يناير 2011.

البحرين

ينص الدستور على أن المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. وتنص إجراءات المحاكمة المدنية والجنائية على أن تكون المحاكمة علنية. ولا يطبق نظام المحلفين في المحاكمات. وبموجب القانون والممارسات العملية، للمتهم الحق في استشارة محام يختاره بنفسه خلال 48 ساعة من اعتقاله (إلا في الحالات التي يكون فيها المتهم بموعد قانون مكافحة الإرهاب)، ووفرت الحكومة محامين للمواطنين المعوزين. ويحضر المتهمون أثناء إجراءات المحاكمة، ويحق لهم تقديم شهود وأدلة لصالحهم، واستجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم. ولا يوجد قانون ينظم اطلاع المتهمين على الأدلة التي لدى الحكومة. ويحق للمدعى عليهم استئناف الحكم الصادر بحقهم. وتباين الحقوق القانونية للمرأة وفقاً لتفسير الشيعة أو السنة للشريعة الإسلامية (انظر الجزء 6).

السجناء والمعتقلون السياسيون

ذكرت منظمات حقوق الإنسان أن عدداً من الذين اعتقلوا بتهم أمنية خلال الفترة ما بين أغسطس وديسمبر قد تعرضوا للاستهداف بسبب نشاطهم السياسي بالنظر إلى أن عدداً من المعتقلين البارزين قادة في جماعات سياسية أو على علاقة بها.

في 17 أغسطس، اعتقلت السلطات محمد سعيد السهلاوي وهو عضو في مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن السهلاوي، وهو طبيب أسنان وناشط في مجال حقوق الإنسان يشرف على الموقع الإلكتروني لمركز البحرين لحقوق الإنسان، قد تعرض للاعتقال في منزله خلال موجة اعتقالات استهدفت النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وسبق له أن تعرض للاعتقال عام 2006 بسبب توزيع منشورات تطالب بالإصلاح السياسي، وفي عام 1997 بسبب الاتصال بمنظمات معارضة دولية في الخارج.

وحسبما ذكره مركز البحرين لحقوق الإنسان، اعتقلت السلطات أيضاً في 17 أغسطس الشيخ عبد الهادي عبد الله لمخوضر والشيخ ميرزا المحروس وهما رجلاً دين منخرطان في أنشطة الترويج لحقوق الإنسان في المنامة.

وفي 4 سبتمبر، اعتقلت السلطات علي عبد الإمام وهو كاتب مشهور على صفحات الإنترنت ويدير موقع إلكترونياً ووجهت له تهمة الانخراط في "شبكة إرهابية"، هو و 24 رجلاً آخرين (الجزء 1.ج). وكان من بين مجموعة الرجال الخمسة والعشرين عضواً في مجلس إدارة منظمة محلية لحقوق الإنسان ومنشقون سياسيون.

الإجراءات القضائية المدنية وتدابير الإنصاف

يجوز للمواطنين رفع دعاوى مدنية أمام المحكمة لوقف بعض أنواع انتهاكات حقوق الإنسان أو للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عنها؛ غير أن القانون في العديد من الحالات يمنع المواطنين من رفع دعاوى مدنية ضد الوكالات الأمنية.

ح. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو في البيت أو في المراسلات

البحرين

يحظر الدستور مثل تلك الممارسات، واحترمت الحكومة بصورة عامة هذا الحظر ، باستثناء ما تنص عليه أحكام القانون وتحت إشراف قضائي.

ويتعين أن تحصل الحكومة على إذن من المحكمة قبل مراسلة المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني والراسلات الشخصية. ويعتقد العديد من المواطنين الشيعة أن شبكات مخبري الشرطة واسعة الانتشار ومتطرفة، إلا أنهم لم يتمكنوا من تقديم أدلة ملموسة على ذلك.

القسم الثاني احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير و حرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة "شريطة عدم انتهاك المعتقدات الأساسية للشريعة الإسلامية وعدم الإضرار بوحدة الشعب وعدم إثارة الفرقة والنعرات الطائفية". وقامت الحكومة بتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة من خلال قوانين الصحافة، وقوانين التشهير والاقراء، والقوانين المتعلقة بالأمن القومي. وقد مورست الرقابة والرقابة الذاتية أيضاً.

ويحظر القانون أي خطاب أو مناقشة يخلان بالنظام العام أو الأخلاق. وقد أعرب بعض الأشخاص في مجالس خاصة صراحة عن آراء تنتقد قضايا سياسية واجتماعية محلية. وكان هناك أيضاً قدر كبير من حرية التعبير على شبكة الإنترنت وضمن الرسائل الموجهة إلى رؤساء تحرير الصحف، وأحياناً في برامج التلفزيون الحكومي التي تستقبل مكالمات هاتفية.

تم منع رجل دين شيعي موالي لجماعة معارضة بشكل مؤقت من إلقاء خطب الجمعة في شهر أكتوبر. واعتبرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بعض خطبه أنها "تهدد السلم المدني".

لم تملك الحكومة أي وسائل إعلام مطبوعة، غير أنه تم إنشاء هيئة الاتصالات في يوليو باعتبارها هيئة مرتبطة بوزارة الثقافة والإعلام - كما مارست العديد من الوكالات الحكومية الأخرى قدرًا ملحوظاً من السيطرة على وسائل الإعلام المطبوعة المحلية والمملوكة للخواص. وتملك الحكومة وتدبر جميع محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية. وخلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، هددت هيئة الاتصالات بإغلاق المواقع الإلكترونية التابعة لعدد من الصحف ووسائل الإعلام ما لم تتوقف عن بث التسجيلات المصورّة. وأشارت هيئة الاتصالات إلى أنه لا يحق من الناحية القانونية لوسائل الإعلام أن تبث التسجيلات المصورّة إلى حين صدور قانون يتعلق ببث التسجيلات المصورّة من قبل السلطة التشريعية في البلاد.

وتتمكنّ المواطنون من تلقي البث الإذاعي والتلفزيوني باللغات العربية والفارسية والإنجليزية من البلدان المجاورة في المنطقة، بما فيها القنوات الفضائية دون تشويش. غير أن وزارة الثقافة والإعلام أغلقت بشكل مؤقت في شهر مايو مكتب قناة الجزيرة في المنامة ومنعت جميع الصحفيين التابعين للجزيرة من الدخول إلى البلاد. واتهمت الوزارة قناة الجزيرة بما اعتبرته "انتهاكاً لقوانين التي تضبط العمل الإعلامي والنشر" وطلبت من القناة التوصل إلى مذكرة تفاصيل مع الحكومة فيما يتعلق بأنشطتها داخل البلاد. وحتى نهاية العام،

البحرين

كان الطرفان لا يزال منخرطين في المفاوضات، ولم يكن هناك ممثل لقناة الجزيرة في البلاد. وتعرض صحفي واحد على الأقل للعنف خلال العام. وفي 25 أغسطس، قام رجلان بمحاكمة رئيس تحرير صحيفة الوطن الموالية للحكومة حيث تعرض لجروح بسيطة. واعتقلت سلطات الأمن رجلين وقدمتهم للمحاكمة على خلفية الهجوم، غير أن القاضي أفرج عنهما بعدما أدى الضحية بشهادته بأن الرجلين ليسا هما من اعتدى عليه (أنظر الجزء 1 ج).

مارست الحكومة الرقابة، فقد قام ممثلو هيئة الاتصالات بفعالية بمراقبة التقارير الصحفية حول القضايا التي تعتبر حساسة ومنعوا نشرها، خاصة التقارير المتعلقة بالطائفية والأمن الوطني أو انتقاد العائلة المالكة في البحرين أو العائلة المالكة في السعودية، أو السلطة القضائية في البلاد. ومارس الصحفيون أيضاً الرقابة الذاتية على نطاق واسع. ووفقاً لما قاله بعض العاملين في الإعلام، أجرى مسؤولون حكوميون اتصالات برؤساء التحرير مباشرة وطلبو منهم التوقف عن الكتابة في مواضيع معينة أو عدم نشر بيان صحفي معين أو قصة معينة. ففي شهر سبتمبر، نشرت الصحف البحرينية بشكل خاطئ بياناً رسمياً للحكومة الأمريكية حول البحرين، وتردد أن ذلك تم بطلب من مسؤولين حكوميين. خلال الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات، لاحظ المراقبون غياب الحوار السياسي على نحو كبير في وسائل الإعلام. وذكرت منظمات محلية ودولية تعنى بحقوق الإنسان بأن الحكومة فرضت قراراً بتقييد نشاط وسائل الإعلام.

فرضت الحكومة قانون الصحافة للحد من حرية التعبير وحرية الصحافة حسب تقديرها الذاتي. وينص القانون على غرامات قد تصل إلى عشرة آلاف دينار (26500 دولار) وأحكام بالسجن ستة أشهر على الأقل بحق من ينتقد الإسلام أو الملك أو يحرض على أعمال تقويض أمن الدولة، إضافة إلى غرامات تصل إلى 2000 دينار (5300 دولار) على 14 مخالفة أخرى. وتشمل تلك المخالفات الترويج لبيانات صادرة عن دولة أجنبية أو منظمة أجنبية قبل الحصول على موافقة من مدير هيئة الاتصالات، ونشر أية تقارير إخبارية قد تضر بقيمة الدينار البحريني، أو نشر أية مواد تسيء إلى رئيس دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع البحرين، أو نشر تعليقات تسيء لممثل بلد أجنبي معتمد لدى البحرين بسبب أعمال تتعلق بمنصب ذلك الشخص.

راجعت هيئة الاتصالات جميع الكتب والمنشورات قبل إصدار التصاريح بطبعتها. وراجعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الكتب التي تتطرق للدين. وقامت الحكومة بحظر كتاب واحد على الأقل أصدره كاتب محلي، وهو نادر كاظم، بعنوان "الكراهية الجامحة". وفي شهر يونيو، قامت الحكومة بحظر الترجمة العربية ليوميات تشالرز بيلغريف وهو ضابط استعماري بريطاني عمل في البلاد ما بين 1926 و1957.

خلال شهري أغسطس وسبتمبر، نشرت وكالة الأنباء البحرينية الحكومية ومعظم الصحف اليومية صوراً لمتهمين ومعتقلين بشكل متكرر. وقد شدد أعضاء في هيئة حقوق الإنسان شبه الحكومية ومنظمات محلية تعنى بحقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان ومحامو بعض المعتقلين على أن القيام بمثل تلك التصرفات قبل بدء إجراءات المحاكمة يشكل انتهاكاً للدستور ولأحكام القانون الجنائي.

البحرين

احترمت الحكومة بشكل عام حرية استخدام الإنترنت، إلا أنها فرضت بعض القيود عليها. وأصدرت هيئة تنظيم الاتصالات التابعة لحكومة أوامر لشركات توفير خدمات الإنترنت بحجب قدرة مستخدمي الإنترنت على الوصول إلى موقع إلكترونية معينة. وخلال الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات، منعت الحكومة الموقع الإلكتروني التابع للمعارضة. وخلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، هددت هيئة الاتصالات بإغلاق الموقع الإلكتروني التابع لعدد من الصحف ووسائل الإعلام. ويقال إن الحكومة لم تراقب استخدام البريد الإلكتروني. وقد تجاوز مستوى استخدام الإنترنت في صفوف المواطنين نسبة 80 في المائة.

راقت الحكومة بانتظام أنشطة مستخدمي الإنترنت وحالت دون قدرة المواطنين على الوصول بشكل اعتيادي إلى العديد من الواقع الإلكتروني التي يعتقد المسؤولون أنها تثير النعرات الطائفية أو أنها معارضة لحكومة أو معادية للإسلام. وحجبت الحكومة الموقع الإلكتروني لمنظمة غير حكومية واحدة على الأقل تعنى بحقوق الإنسان خلال العام، كما حجبت الواقع الإلكتروني لاثنتين من الجمعيات السياسية الرئيسية المعاشرة، وهما جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (المعروف أيضا باسم وعد)، خلال الحملات الانتخابية الخاصة بالانتخابات الوطنية التي جرت في أكتوبر. وكان النقاش العلني بشأن حجب الواقع الإلكتروني واسع الانتشار، وتمكن عدد من مستخدمي الانترنت من الوصول إلى موقع ممنوعة من خلال خادم الكتروني بديل.

تم حجب أحد أشهر المنتديات الإلكترونية المعاشرة في أغسطس وسبتمبر، غير أن المسؤولين سمحوا للموقع بالعمل بحرية بعد ذلك. وفي 4 سبتمبر، اعتقلت السلطات علي عبد الإمام المشرف على الموقع وهو مدون مشهور ووجهت إليه تهمة الانخراط في "شبكة إرهابية" برفقة 24 مواطنا آخر (أنظر الجزء 1.ث).

وظلت الحكومة تل JACK إلى قانون الصحافة لتبرير استجواب بعض الصحفيين والمدونين. ومن الناحية القانونية، يواجه المسؤولون عن إدارة الواقع الإلكتروني نفس قوانين التشهير المطبقة على الصحفيين العاملين في الصحف، وتحمل شركات توفير خدمات الواقع الإلكتروني المسئولية المشتركة عن جميع محتويات الواقع أو غرف الدردشة الإلكترونية التابعة لهم.

الحرية الأكademie والمناسبات الثقافية

لم تفرض الحكومة قيوداً على الحرية الأكademie.

إلا أن بعض الأكاديميين مارسوا رقابة ذاتية من خلال تجنب القضايا السياسية الخلافية.

منعت الحكومة فيما واحدا على الأقل، وهو فيلم هندي "لامها" بسبب مضمونه السياسي.

البحرين

حرية التجمع

يكفل الدستور حق التجمع بحرية، ولكن القانون يحد من ممارسة هذا الحق. وقد تدخلت قوات الأمن في بعض المظاهرات خلال العام. ويتعين أن يقدم منظمو التجمعات العامة أو المظاهرات طلبات إلى وزارة الداخلية قبل 72 ساعة على الأقل قبل موعد تنظيمها. ويجب أن يقع على الطلب ثلاثة مواطنين من المنطقة التي يُقترح تنظيم المظاهرة فيها. وإذا لم يصدر رد على الطلب فإنه يجوز حينها تنظيم التجمع. ويعظر القانون التجمعات العامة قرب المستشفيات أو المطارات أو المراكز التجارية أو منشآت محددة مرتبطة بالأمن أو مواكب الجنائز. كما يحظر القانون عقد تجمعات عامة بين الساعة 11 مساءً والساعة 7 صباحاً، إلا إذا سمح بذلك كتابياً رئيس الأمن العام أو نائبه. وبينما ينص القانون على أنه لا يجوز تحويل مواكب الجنائز إلى مظاهرات سياسية، وعلى أنه يجوز لمسؤولي الأمن الحضور في أي تجمع عام. ويجب أن يبلغ رئيس الأمن العام المنظمين بأية تغييرات رسمية تتعلق بالطلب (مثل المكان أو التوقيت أو الطريق) قبل 48 ساعة على الأقل من تنظيم المناسبة. ويواجه منظمو التجمعات غير المرخص بها عقوبة بالسجن تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر.

وقد حدّت الحكومة على وجه التحديد من التجمعات السياسية وسيطرت عليها. وينظم القانون الحملات الانتخابية ويحظر الأنشطة السياسية في مراكز العبادة والجامعات والمدارس والمباني الحكومية والمؤسسات العامة. ولم تسمح الحكومة باستخدام المساجد أو المآتم (المراكز الشيعية الدينية) أو أية موقع دينية أخرى لعقد تجمعات سياسية بدون ترخيص.

وقد خرجت مظاهرات مناوئة للحكومة بشكل منتظم في العديد من القرى الشيعية في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً لما قاله أفراد من الطائفة الشيعية ومسؤولو وزارة الداخلية، شاركت مجموعات من الشبان الشيعة بانتظام في المظاهرات المرخصة وغير المرخصة، وذكروا أن أعضاءً من حركة الحق غير المرخصة ومن حركة الوفاء الإسلامية الجديدة حرضوهم على ذلك، وأحرقوا الإطارات والقمامنة، وألقوا الزجاجات الحارقة والحجارة على شرطة مكافحة الشغب.

وفرقت الشرطة المتظاهرين في الكثير من الأحيان بالغاز المسيل للدموع. وذكرت منظمات حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية أن شرطة مكافحة الشغب استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المشاركين في مظاهرات سلمية؛ إلا أنّ وزارة الداخلية دفعت بأنها استخدمت الغاز المسيل للدموع ردأً على هجمات المتظاهرين. وأطلقت قوات الشرطة في بعض الحالات طلقات مطاطية لتفرق المتظاهرين. وفي بعض الأحيان، استخدمت الشرطة طلقات مطاطية مرتدة من الأرض لتفرق المتظاهرين كملاذ آخر.

حرية الانتماء إلى الجمعيات

يكفل الدستور الحق في حرية الانتماء إلى الجمعيات. إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق خلال الممارسة العملية. وعلى الرغم من أن الحكومة لا تسمح بتشكيل أحزاب سياسية، إلا أنها سمحت للجمعيات السياسية المسجلة بترشيح مرشحين عنها في الانتخابات والمشاركة في النشاطات السياسية الأخرى.

البحرين

تفرض الحكومة على جميع الجماعات التسجيل لديها، ويتم تسجيل منظمات المجتمع المدني لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والجمعيات السياسية لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والنقابات العمالية لدى وزارة العمل. وتعد الحكومة هي الجهة التي تقرر ما إذا كانت الجماعة ذات طابع اجتماعي أو سياسي بناءً على نظامها الداخلي المقترن. ويحظر القانون على الجمعيات غير المرخصة ممارسة أي نشاط، كما يحظر على الجمعيات المدنية المرخصة مزاولة أي نشاط سياسي.

ولتقديم طلب للتسجيل، يتبعن على الجمعية السياسية أن تقدم إلى الحكومة نظامها الداخلي موقعاً من قبل جميع الأعضاء المؤسسين، وقائمة بجميع الأعضاء ونسخاً من بطاقات الإقامة، وسجلًا ماليًا يبيّن مصدر تمويل الجمعية ومعلوماتها المصرفية. ويجب ألا تتعارض مبادئ وأهداف وبرامج الجمعية مع الشريعة الإسلامية أو المصلحة الوطنية كما يفسّرها القضاء، ولا يجوز أن تستند هذه المبادئ والأهداف والبرامج على أساس هوية طائفية أو جغرافية أو طبقية.

ويتعين على أية منظمة من منظمات المجتمع المدني ترغب في التسجيل أن تقدم نظامها الداخلي بتوجيه جميع الأعضاء المؤسسين فضلاً عن محاضر جلسات لجنة التأسيس مبينة أسماء الأعضاء المؤسسين ومهنهم وأماكن إقامتهم وأن تتضمن توقيعهم. ويمنح القانون لوزارة التنمية الاجتماعية الحق في رفض تسجيل أي جمعية مدنية إذا تبيّن للوزارة أن خدمات الجمعية غير ضرورية، أو أن جمعية أخرى تقدمها بالفعل، أو أنها تتعارض مع أمن الدولة، أو تهدف إلى إحياء جمعية حُلت سابقاً. ويجوز للجمعيات التي يرفض طلبها أو يتم تجاهلها أن تستأنف أمام المحكمة المدنية العليا، التي قد تلغي قرار وزارة التنمية الاجتماعية أو ترفض الشكوى.

شدّدت عدة منظمات غير حكومية ونشطاء المجتمع المدني بأن وزارة التنمية الاجتماعية قد استغلت بشكل اعتيادي سلطة الإشراف المخولة لها من أجل منع أنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية المحلية أشارت إلى أن هناك حالة من عدم الكفاءة الإدارية تسبّب طريقة تعامل الوزارة مع المنظمات غير الحكومية، أفادت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية بأن المسؤولين في مديرية المنظمات غير الحكومية يسعون لتقويض أنشطة بعض المنظمات وفرض إجراءات بيروقراطية مضنيّة على أعضاء مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية المحلية والمتطوعين فيها.

في شهر سبتمبر، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإغلاق منظمة محلية مرموقة تعنى بحقوق الإنسان فعلياً، وهي جمعية البحرين لحقوق الإنسان، عندما أمر قرار وزاري بحلّ مجلس أمناء الجمعية وتعيين موظف من الوزارة ليتولى منصب المدير الانتقالي للجمعية. وبعد ذلك بقليل، رفع مدير الجمعية المقال دعوى قضائية ضد الوزارة؛ وكانت القضية مازالت معروضة أمام القضاء بحلول نهاية العام. وفي شهر أكتوبر، رفعت الوزارة دعوى قضائية ضد مجلس أمناء جمعية البحرين لحقوق الإنسان المقال، غير أنها سحب الدعوى بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي ديسمبر، أصدرت القيادة السابقة لجمعية البحرين لحقوق الإنسان تقريراً حول حقوق الإنسان لعام 2009 باسم جمعية البحرين لحقوق الإنسان؛ غير أن الحكومة لم تتدخل خلال نشر التقرير وتوزيعه.

البحرين

ت. الحرية الدينية

لإطلاع على وصف كامل للحرية الدينية، الرجاء الرجوع إلى تقرير الحرية الدينية حول العالم للعام 2010 على الموقع الإلكتروني www.state.gov/g/drl/irf/rpt

ث. حرية التنقل، والنازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلاد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق بصورة عامة في ممارستها العملية. وتعاونت الحكومة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى من أجل تقديم الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً واللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء السياسي وعديمو الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

وينص القانون على أنه يجوز للحكومة أن ترفض طلبات الحصول على جوازات سفر أو تجديد جوازات سفر لـ "سبب معقول"، ولكن يحق لمقدم الطلب استئناف القرار أمام المحكمة المدنية العليا. وفي الممارسة العملية، اعتمدت السلطات على القرارات المتعلقة بالأمن الوطني أثناء النظر في طلبات الحصول على جوازات السفر.

في 19 سبتمبر، أعلنت السلطات قرارها سحب الجنسية من رجل الدين الشيعي الذي كان قد حصل على الجنسية البحرينية سابقاً هو آية الله الشيخ حسين نجاتي وزوجته وأولادهما الثلاثة. وقد أعادت الحكومة الجنسية إلى العائلة بأكملها في شهر نوفمبر.

وفي شهر أكتوبر، منعت السلطات ثلاثة نشطاء من مغادرة البلاد. وقد تم السماح لجميعهم بالسفر خلال فترة أسبوع أو أسبوعين.

ويحضر الدستور النفي القسري، ولم ترد أية تقارير عن حالات نفي قسري أو عودة من نفي قسري أثناء العام. وظل بعض المعارضين السياسيين، الذين رفضوا العفو الذي صدر عام 2001، في منفاه اختياري.

حماية اللاجئين

ليست البحرين طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ولا في بروتوكولات عام 1967 المتعلقة بوضعية اللاجئين، ولم تعتمد الحكومة أي نظام لتوفير الحماية للاجئين. وفي الممارسة العملية، قامت الحكومة بحماية اللاجئين من الترحيل أو الإجبار على العودة إلى دولة قد تتعرض فيها حياتهم أو حرية معيشتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسانيتهم أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آرائهم السياسية. ويمكن لمثل هؤلاء الأفراد الحصول على خدمات اجتماعية وتعليمية ووظائف معينة.

الأشخاص عديمو الجنسية

البحرين

يتم اكتساب الجنسية بشكل عام عن طريق الأب؛ غير أن الرجال من غير المواطنين الذين يتزوجون من نساء بحرينيات لا يحق لهم الحصول على الجنسية. ونتيجة لذلك، يصبح الأبناء خلال مثل حالات الزواج تلك عديمي الجنسية. وأفادت جمعية البحرين النسائية بأنها علمت بوجود 213 امرأة لديها أطفال عديمو الجنسية وذلك اعتباراً من شهر ديسمبر.

يحدد القانون بوضوح متطلبات الجنس، ولكن البت في طلبات الجنس لم يكن شفافاً. وذكرت جماعات معارضة بأن الحكومة تجاهلت بصورة منتظمة قواعد الجنس للتلعب بالإحصائيات السكانية لأغراض الانتخابات وللحفاظ على هيمنة السنة على قوات الشرطة والدفاع على حساب الشيعة. ووفقاً لما ذكرته تلك الجماعات المعاشرة، كانت الحكومة أكثر تساهلاً مع طلبات الجنس المقدمة من أجانب يعملون في قوات الدفاع، بينما تم تأخير النظر في طلبات الشيعة وغيرهم من مقدمي الطلبات. ومنحت الحكومة في بعض الأحيان الجنسية لمواطنيين سنة من البلدان المجاورة يقيمون في البحرين.

تمكن الأشخاص عديمو الجنسية من الحصول على بعض الخدمات الاجتماعية والتعليم والتوظيف. ويحق لهم الحصول على المسكن وخدمات حكومية أخرى، إلا أنهم حرموا من الحصول على المنح الدراسية.

احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حوكمنهم

لا يتمتع مواطنون بالحق في تغيير حوكمنهم أو نظامهم السياسي. غير أن الدستور ينص على وجود مجلس نواب منتخب بشكل ديمقراطي، وهو المجلس الأدنى في البرلمان. ويعين الملك رئيس الوزراء الذي يقترح بعد ذلك الوزراء في الحكومة. وقد شغل أفراد أسرة آل خليفة المالكة جميع المناصب الوزارية الإستراتيجية وحوالي نصف مجموع المناصب الوزارية. ويكون المجلس الوطني من مجلسين، هما مجلس النواب الذي يضم 40 نائباً، ومجلس الشورى الذي يضم 40 عضواً معيناً. ويجوز للملك أن يحل مجلس النواب حسب تقديره الشخصي، كما يملك سلطة تعديل الدستور واقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها ونشرها. ويجوز لأي من المجلسين مساعدة وزراء الحكومة (باستثناء رئيس الوزراء)، وقد يطلب مجلس النواب استقالة أحد الوزراء من خلال التصويت بسحب الثقة عن ذلك الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء. ويجوز لمجلس النواب أن يقدم قراراً يشير إلى أنه لا يستطيع التعاون مع رئيس الوزراء، وفي هذه الحالة، يملك المجلس الوطني المشترك خيار اعتماد القرار بأغلبية الثلثين، مما يتطلب من الملك إما أن يقيل رئيس الوزراء أو أن يحل مجلس النواب. ولم يحدث على الإطلاق أي تصويت بسحب الثقة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

شاركت جميع الجمعيات السياسية المسجلة تقريراً في الانتخابات التي أجريت في أكتوبر لاختيار أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية. وشاركت نسبة سبعة وستين في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت في جولتي التصويت اللتين أجريتا في 23 و 30 أكتوبر. وقد فازت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي

البحرين

جمعية شيعية معارضة، بجميع المقاعد التي تنافست عليها في مجلس النواب. وفاز حزبان إسلاميان سنيان مواليان للحكومة بما مجموعه خمسة مقاعد (مقارنة مع 15 مقعداً في السابق)، وحظي المستقلون بسبعة عشر مقعداً. وذكرت معظم الجماعات المعاشرة ونشطاء آخرون بأن الحكومة تلاعبت في تقسيم الدوائر الانتخابية عام 2002 لتوفير أغلبية في مجلس النواب تكون سنية في غالبيتها وموالية للحكومة.

احتدمت التوترات السياسية خلال الأسبوعين التي سبقت اقتراع 23 أكتوبر، نتيجة لقيام الحكومة باعتقال أكثر من 200 رجل شيعي اتهمتهم بالتحريض أو المشاركة في أعمال العنف التي شهدتها الشوارع. وكان من بين الرجال المعتقلين بعض، وليس جميع، قادة الجماعتين المعارضتين الهمامشيتين وهما الحق والوفاء، اللذين دعوا إلى مقاطعة الانتخابات. ووجهت الحكومة تهماً إلى ثلاثة وعشرين من أولئك المعتقلين بالانحراف في "شبكة إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2006 (انظر الجزء 1 ج). كما ألقى قرار الحكومة حظر موقعين إلكترونيين ونشرات تابعة للحزبين الرئيسيين المعارضين بظلاله على العملية الانتخابية. ولم تسمح الحكومة للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات.

لم تسمح الحكومة بتشكيل أحزاب سياسية، ولكن أكثر من اثنين عشر جمعية سياسية تلقت بعض التمويل من الحكومة وعملت كأحزاب إلى حد ما، واختارت مرشحين للانتخابات البرلمانية والبلدية، ونظمت حملات للمرشحين لمناصب سياسية، ووضعت برامج سياسية، ونظمت انتخابات داخلية، واستضافت تجمعات سياسية. وانتقدت الجمعيات السياسية بشدة أحكام القانون التي تفرض عليها إخطار الحكومة قبل الاتصال بمجموعات سياسية في الخارج. ويمنع القانون منظمات المجتمع المدني المرخص لها رسمياً من الانحراف في القضايا السياسية.

يضم مجلس النواب المنتخب حديثاً امرأة واحدة، سبق لها أن فازت في الانتخابات كنائبة مستقلة في عام 2006. وتم ترشيح واحدة فقط من الجمعيات السياسية الرئيسية نساء في انتخابات مجلس النواب. وفازت مرشحة مستقلة واحدة بمقعد في أحد المجالس البلدية. ويضم مجلس الشورى المعين حديثاً 11 امرأة، وشغلت امرأتان منصبين وزاريين في الحكومة، فيما تولت خمس نساء منصب قاضية في المحاكم الجنائية، في حين شغلت امرأة واحدة منصب قاضية في المحكمة الدستورية.

يتمتع المواطنون الشيعة والسنّة بحقوق متساوية أمام القانون، إلا أن السنّة هيمّنوا على الحياة السياسية مع أن الشيعة يشكلون أغلبية المواطنين. وما زالت أعمال التمييز التي تمارسها الحكومة والمجتمع ضد الشيعة تمثل مشكلة قائمة. ويحصل المواطنون السنّة على أفضلية في التوظيف في المناصب الحكومية الحساسة وفي المناصب الإدارية في الخدمة المدنية. وهيمن السنّة على قوات الدفاع وقوات الأمن الداخلي فيما تولى قلة من الشيعة مناصب رفيعة المستوى. وكان هناك 18 نائباً من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في مجلس النواب المنتخب. وضم مجلس الشورى 19 عضواً شيعياً، ومن فيهم رئيس المجلس إضافة إلى عضو يهودي واحد وعضو مسيحي واحد. وكان هناك خمسة وزراء شيعة من بين الوزراء الخمسة والعشرين في الحكومة، ومن فيهم واحد من النواب الأربع لرئيس الوزراء. وتتألف المحكمة الشرعية الجعفرية من 13 عالماً شيعياً.

البحرين

القسم الرابع الفساد الحكومي والشفافية الحكومية

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على المسؤولين الفاسدين؛ إلا أن الحكومة لم تقم دوماً بتنفيذ القانون بفعالية، وقيل إن بعض المسؤولين شاركوا في أعمال فساد وأفلتوا من العقاب. ولا تزال مجالات مهمة من النشاط الحكومي تقفر إلى الشفافية بما في ذلك قوات الأمن. وأفادت التقارير الصحفية بأن السلطات أقدمت في عدد من القضايا على سجن أو تغريم مسؤولين أمنيين بسبب السلوك غير اللائق، المتمثل في معظم الحالات بقبول الرشاوى. وقد تم إنشاء وحدة لمكافحة الفساد في وزارة الداخلية؛ غير أن الحكومة لم تعلن عن أية تحقيقات ذات صلة بها. ولا يلزم القانون المسؤولين الحكوميين بالإفصاح عن ذممهم المالية، ولا يكفل للمواطنين القدرة على الحصول على المعلومات المتوفرة لدى الحكومة.

واستجابة لتحقيق برلماني أيدته مختلف الأحزاب بشأن ما تردد حول بيع ممتلكات عمومية بقيمة مليارات الدولارات بشكل غير قانوني أو غير لائق، قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية مشتركة للتحقيق في القضية.

وأسفر التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية عن تشكيل لجنتين برلمانيتين للتحقيق، تطرقت إحداهما للمشكلات المتعلقة بطيران الخليج، بينما أجرت الأخرى تحقيقات حول المشاكل في شركة ممتلكات، وهي شركة قابضة مستقلة. ولم تسفر نتائج تحقيقات اللجنتين عن أية محکمات.

أدانت المحكمة الجنائية العليا في يونيو 2009 المدير التنفيذي السابق لبنك الإسكان للتجارة والتمويل شبه الحكومي بتهمة اختلاس مليون ونصف مليون دينار بحريني (4 ملايين دولار) وحكمت عليه بالسجن 10 سنوات. وكان ذلك هو أول حكم بالإدانة في قضية فساد كبرى منذ عدة سنوات. وكان طلب الاستئناف لا يزال قيد النظر عند نهاية العام.

وفي يونيو 2009، وجّهت السلطات تهما للمدير التنفيذي لمؤسسة البحرين للتنمية السياسية ومسؤولين آخرين فيها بالاختلاس والتزوير. وكانت القضية لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

في 9 نوفمبر، أصدرت إحدى المحاكم قرارها في قضية الفساد ضد اثنين من المدراء السابقين في شركة أبأ، وهي شركة للألومنيوم يملك أغلبيتها أسهمها صندوق الاستثمار الحكومي، وأصدرت المحكمة عقوبة بالسجن سبع سنوات بحق الرجلين وفرضت عليهما غرامات مالية. وقد طعن المتهمان في قرار المحكمة؛ وتقرر عقد جلسة استئناف في يناير 2011. وذكر بعض النشطاء أن الرجلين كانوا مجرد كيش فداء لحماية مسؤولين أعلى رتبة في شركة أبأ ومسؤولين حكوميين تورطوا في أنشطة غير قانونية وفاسدة.

القسم الخامس موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

أدت القيود المفروضة على حرية الانتماء للجمعيات، وحرية التعبير، والدقيق المتزايد والمضايقات التي مارستها الحكومة خلال العام إلى إعاقة سير التحقيقات وتوجيهه الانتقادات العلنية للسياسات التي تنتهجهـا

البحرين

الحكومة في مجال حقوق الإنسان. إلا أن منظمات غير حكومية محلية ودولية استمرت في نشر تقارير عن حقوق الإنسان.

في شهر سبتمبر، قامت الحكومة فعليا بتفكيك جمعية البحرين لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية مرموقة تعنى بحقوق الإنسان (انظر الجزء 2.ب). كما مارست الحكومة ضغوطا ملحوظة على منظمات أخرى غير حكومية لإعاقة أنشطتها.

وقد ناضلت العديد من المنظمات النسائية غير الحكومية، ومن أبرزها جمعية البحرين النسائية، والإتحاد النسائي البحريني، وجمعية الشبيبة النسائية، من أجل تعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات. وفي شهر يوليوا، استجوب ضباط الشرطة الاثنين من المتطوعين في جمعية البحرين النسائية بعدهما أجرت قناة الجزيرة لقاءات صحفية معهما.

وقامت جمعية حماية العمال المغتربين بتوفير خدمات الحماية للعمال المهاجرين الذين يواجهون المخاطر بما في ذلك إدارة ملاجي صغيرة لخدمات المنازل الهاربات، ودافعت عن حقوق خادمات المنازل اللواتي لا تشملهن حماية قوانين العمل العالمية. ووفقا لما ذكرته منظمات غير حكومية محلية ودولية، هدد مسؤول بارز في وزارة التنمية الاجتماعية باتخاذ إجراء إداري ضد جمعية حماية العمال المغتربين بعدما لجأت خادمة كانت تعمل في منزل ذلك المسؤول إلى ملجاً تابع للجمعية.

واصل مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي قامت الحكومة بحله رسميا في عام 2004 إصدار تقاريره، وكانت له روابط قوية مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان. وقام مركز البحرين لحقوق الإنسان في بعض الأحيان بتنسيق أنشطته مع قادة الجماعات السياسية الرافضة. وفي 16 سبتمبر، اعتقلت الحكومة محمد سعيد وهو أحد أعضاء مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو طبيب أسنان، واتهمته بالانخراط في "شبكة إرهابية" (انظر الجزء 1. ج). وكانت القضية لا تزال قيد النظر عند حلول نهاية العام. وفي 4 سبتمبر، قامت وكالة أنباء البحرين الحكومية والصحف الموالية للحكومة وبشكل مؤقت بنعت نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان بـ"الإرهابي"، وفي 27 سبتمبر منعت السلطات رجب من مغادرة البلاد. وتم السماح له بالسفر بعد أسبوعين من ذلك.

في 5 أبريل، حكمت محكمة على مدير جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بدفع غرامة مالية بقيمة 500 دينار (1325 دولار) بسبب إدارته لمنظمة غير حكومية غير مرخصة. ووفقا لما ذكرته جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، لم تصدر وزارة التنمية الاجتماعية أي رد على الطلب الذي قدمته الجمعية للتسجيل كمنظمة غير حكومية.

قامت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان الموالية للحكومة، ويرأسها عضو سابق في مجلس الشورى، بتنظيم عدد من حملات الدفع عن الحقوق خلال العام بما فيها إبراز الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الأجانب وتنظيم مبادرة لمراقبة الانتخابات.

رحبت الحكومة بشكل عام بالزيارات التي يقوم بها ممثلو المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وعقد ممثلون عن منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية العديد من الاجتماعات مع الوزراء ومسؤولين

البحرين

بارزين آخرين في الحكومة. وعقدت منظمات غير حكومية دولية أخرى، مثل الخط الأمامي (فرونت لайн) اجتماعات مع مسؤولين بارزين في الحكومة. غير أن الصحفيين المقربين من المسؤولين الحكوميين البارزين هاجموا بشكل متكرر ممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وخلال مناسبتين اثنتين على الأقل في سبتمبر وأكتوبر، نشرت صحيفة موالية للحكومة سلسلة مقالات تهاجم ممثلي منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

وفي شهر أبريل وسبتمبر، منعت الحكومة ممثلي لمنظمة غير حكومية أجنبية، تعمل على بناء المؤسسات وتنمية المجتمع المدني، من الدخول إلى البلاد.

احتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مكتب له في البحرين، ويعمل على تقديم المشورة للحكومة بشأن تطوير الآليات الكفيلة بتشجيع احترام حقوق الإنسان. وقد رحبت الحكومة بزيارات كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في 25 أبريل، قام الملك بتعيين الأعضاء الثلاثة والعشرين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي لجنة مدعومة من قبل الحكومة تم إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي في ديسمبر 2009. وي العمل أغلب أعضائه موظفين حكوميين وأعضاء سابقين في مجلس الشورى. وقد استقال رئيس المؤسسة سلمان كمال الدين، وهو قبادي سابق في جمعية البحرين لحقوق الإنسان، من منصبه في سبتمبر احتجاجاً على إخفاق المؤسسة في التطرق لإدعاءات إساءة معاملة المحتجزين الذين تم اعتقالهم خلال أغسطس وسبتمبر خلال ردة فعل الحكومة على المظاهرات. وقد دافع أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشراسة عن سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان في المحافل العامة، سواء المحلية أو الدولية.

القسم السادس التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأشخاص

يكفل الدستور لجميع المواطنين المساواة وتكافؤ الفرص وحق الحصول على الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والتعليم وحق الملكية ورأس المال والعمل. ولكن حماية هذه الحقوق كانت متقاولته، وذلك بما يتمشى مع الوضع الاجتماعي للشخص والطائفة التي ينتمي إليها وصنف جنسه. ويحرم القانون العمال الأجانب، الذين يشكلون حوالي نصف عدد السكان، من العديد من الحقوق الأساسية القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

النساء

يُعتبر الاغتصاب أمراً غير مشروع؛ إلا أن القانون لا يتطرق إلى حالات الاغتصاب التي تحدث على يد الزوج. وقد أبلغت وسائل الإعلام عن حالات تم خلالها اعتقال رجال بسبب ارتكابهم هذه الجريمة، بما فيها حالات قليلة طلب فيها آباء الضحايا تخفيف الأحكام على الجناة. ووردت تقارير عديدة عن حالات قيام أرباب العمل باغتصاب خدام المنازل، غير أن معظم الضحايا لم يسعوا للحصول على المعالجة القانونية لأن المحاكم المحلية تتطلب تفويض شهود لإثبات الإدانة خلال تلك الاعتداءات.

لم تتطرق أي سياسات حكومية أو قوانين بشكل صريح للعنف المنزلي. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن حالات تعرض النساء للمعاملة الزوجية السيئة منتشرة خاصة في التجمعات الفقيرة. ونادرًا ما سمعت النساء

البحرين

لإجراءات قانونية لإنصافهن من العنف، ولم يتم تكريس أي اهتمام شعبي يذكر لهذه المسألة. وواصل مركز بتلوك لرعاية ضحايا العنف الأسري تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية للضحايا وهم بصورة رئيسية من النساء والأطفال. كما أدار المركز خطأ هاتفيا ساخناً لمن يتعرضون لسوء المعاملة وقد استقبل مكالمات عن 206 حالة عنف أسري خلال الفترة ما بين يونيو ونوفمبر.

بعد التحرش الجنسي محظورا بقوة القانون ولكنه ظل مشكلة متغيرة على نطاق واسع بالنسبة للنساء خاصة إزاء الأجنبيات اللواتي يعملن خادمات في المنازل وفي وظائف خدمانية أخرى متدنية المستوى. وتتناولت الصحف عدداً من الحالات التي أقي فيها القبض على رجال لتحرشهم جنسياً بنساء. وتنص المادة 350 من قانون العقوبات على عقوبات بالحبس مدة تصل إلى عام واحد و/ أو بغرامة مائة دينار (265 دولار) على ارتكاب " فعل فاضح مع أنثى".

وتتوفر خدمات الصحة الإيجابية بما فيها تحديد النسل ورعاية الأمومة مجاناً لجميع النساء. وحسب وزارة الصحة، بلغت نسبة الوفيات لدى النساء أثناء الولادة 9.5 بين كل ألف حالة ولادة جديدة. وقد قدر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أن معدل الوفيات في صفوف النساء عند الولادة بلغ في عام 2008 نسبة 19 بين كل مائة ألف حالة ولادة مباشرة. وتتطلب مراكز الصحة من النساء الحصول على موافقة الزوج لإجراء عملية من الإنجاب، إلا أن تلك الموافقة غير مطلوبة للخدمات الأخرى في تنظيم الأسرة. ولم تتوفر أي معلومات عما إذا حصلت النساء على نفس المستوى من التشخيص الطبي أو العلاج بالنسبة للأمراض التي تنتقل عبر الجنس بما فيها فقدان المناعة المكتسب.

وقد تعرّضت النساء للتمييز بموجب القانون. ولا تستطيع المرأة نقل الجنسية لزوجها أو أولادها. ومن حق المرأة أن تطلب الطلاق، إلا أن المحاكم الدينية قد ترفض الطلب. وفي قضايا الطلاق، منحت المحاكم بصورة اعتيادية الأمهات حق حضانة بناتها دون سن التاسعة، وأبنائهن الذكور دون سن السابعة. وكانت الحضانة تؤول عادة إلى الوالد لدى بلوغ الأولاد هذين العمرتين. وبغض النظر عن قرارات الحضانة، يحتفظ الأب بحق الوصاية أو سلطة اتخاذ جميع القرارات القانونية المتعلقة بالأولاد الذكور والإبنة إلى أن يبلغوا سن الرشد القانونية وهي 21 سنة. وتتفق المرأة غير البحرينية حقها في حضانة أطفالها تلقائياً إذا طلت والدهم البحريني دون سبب عادل.

ويجوز للمرأة أن تملك وترث الممتلكات وأن تمثل نفسها في جميع المسائل العامة والقانونية. وفي حالة عدم وجود وريث ذكر، يجوز للمرأة الشيعية أن ترث جميع الممتلكات. إلا أن المرأة السنوية، عندما لا يوجد وريث ذكر مباشر، فإنها لا ترث إلا جزءاً من التركة وفقاً للشريعة، بينما يقتسم إخوان الشخص المتوفي أو أقاربه الذكور بقية الإرث. وفي الممارسة العملية، لجأت الأسر الأكثر تعليماً إلى ترك وصية وإلى مناورات قانونية أخرى لتخفيض التأثيرات السلبية لهذه الأحكام.

تحظر قوانين العمل التمييز ضد النساء؛ إلا أن التمييز في البلاد ضد النساء حدث بشكل منهجي لا سيما في مكان العمل. ووردت عدة تقارير عن سوء معاملة أصحاب العمل للنساء غير المواطنات اللواتي يعملن خادمات في البيوت. وفي بعض الأحيان، أدى تأثير رجال الدين من المحافظين المتمسكين بالتقاليد إلى إعاقة حصول المرأة على حقوقها. وقد أفادت هيئة تنظيم سوق العمل بأن النساء يمثلن نسبة 20.5 في المائة من

البحرين

القوة العاملة، وذلك على الرغم من أن هذه الإحصائيات قامت باستثناء حوالي 75000 من العاملين في المنازل ومعظمهم من النساء.

الأطفال

يحصل الطفل على الجنسية من والده. ولا يمكن للنساء منح جنسياتهن لأطفالهن، ولذلك يبقى أطفال بعض الأمهات المواطنات والأباء غير المواطنين دون جنسية (انظر الجزء 2.ث).

وتقضي المدارس التي تديرها الحكومة بين الجنسين، إلا أن الأطفال يخضعون لنفس المناهج الدراسية والكتب المدرسية. ويظل التعليم إجبارياً لجميع الأطفال حتى سن 14، غير أنه يظل متوفراً بشكل مجاني للمواطنين وللمقيمين بصفة قانونية حتى الصف 12.

وقد أبلغت وكالات غير حكومية عن تزايد عدد حالات سوء معاملة الأطفال خلال السنوات الأخيرة، ولكنها غير متأكدة مما إذا كان هناك تزايد فعلاً في حالات سوء المعاملة، أم أن هناك استعداداً أكبر للإبلاغ عن حالات سوء المعاملة. وتنتظر المحاكم الشرعية، وليس المحاكم المدنية، في الجرائم التي تتعلق بسوء معاملة الأطفال. وأعربت منظمات غير حكومية عن قلقها من عدم وجود مبادئ توجيهية مكتوبة ومتسلقة لمحاكمة الجناة ومعاقبتهم، ومن التساهل في العقوبات الخاصة بحالات سوء معاملة الأطفال. وأفاد مركز "كن حراً"، التابع لجمعية نساء البحرين والذي يركز على التوعية بسوء معاملة الأطفال ومنعها، بأنه تعامل مع 2371 من حالات ضحايا إساءة معاملة الأطفال خلال العام.

خلال الفترة ما بين أغسطس وديسمبر، أفادت عدة تقارير بأن قوات الأمن اعتقلت أطفالاً دون سن الثامنة عشرة من بينهم بعض الأطفال الذين تم القاء القبض عليهم في منازلهم. وأفادت بعض التقارير عن تعرض أطفال للمحاكمة والإدانة بجرائم متعلقة بالأمن من بينهم طفلان في الثانية عشرة من العمر، وهما ابنا عمومه، صدرت بحقهما عقوبة السجن ستة أشهر بعدما أمضيا أربعة أشهر في الاعتقال قبل المحاكمة. وقالت الحكومة إنهم سيمضيان عقوبة الحبس في منشأة لاحتجاز الأحداث تديرها وزارة التنمية الاجتماعية.

ليست البحرين عضواً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للإطلاع على المزيد من المعلومات حول عمليات اختطاف الأطفال الدولية التي يقوم بها الوالدان، الرجاء الإطلاع على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الالتزام على الموقع التالي:
http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.html

إضافة إلى المعلومات الخاصة بالدول على الموقع التالي:

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.htm

معاداة السامية

لم ترد أي تقارير عن تصرفات معادية للسامية في البلاد.

البحرين

الاتجار بالأشخاص

لإطلاع على المزيد من المعلومات حول الاتجار بالأشخاص، الرجاء الرجوع إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الاتجار بالأشخاص على الموقع التالي: www.state.gov/g/tip

الأشخاص المعاقون

يحمي القانون حقوق المعاقين، ويقتضي من عدد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والدينية مساعدة المعاقين وحمايتهم. ففي شهر يونيو، أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية عن شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير وتطبيق إستراتيجية وطنية خاصة بالأشخاص المعاقين.

يتعين أن تتوفر المباني العامة الجديدة في موقع البلدية المركزي على مرافق للأشخاص المعاقين. ولا يقتضي القانون تيسير وصول المعاقين إلى المباني غير السكنية.

لم ترد أية تقارير رسمية عن التمييز ضد المعاقين في التوظيف أو التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية، غير أن الحقائق التي يتناقلها الناس تشير إلى أن الأشخاص المعاقين يعانون بشكل دائم من عدم الحصول على التعليم والوظائف. ولا تتوفر المدرسة الحكومية الوحيدة الخاصة بالأطفال الذين يعانون من إعاقات في السمع، على فصول بعد الصف العاشر. وتتوفر بعض المدارس العامة على برامج متخصصة من أجل الأطفال الذين يعانون من عجز في التعلم أو إعاقات جسدية أو إعاقات في النطق والأطفال المصابين بمتلازمة داون ببرامج تعليمية خاصة في المدارس الحكومية. ولم تموّل الحكومة برامج خاصة للأطفال المعاقين الذين لم يجدوا برامج مناسبة في المدارس العامة.

يتطلب القانون أن تتوفر الحكومة تدريجياً مهنياً للمعاقين الذين يرغبون في العمل. كما يقتضي القانون من كل رب عمل لديه 100 شخص أو أكثر أن يوظف نسبة 2 في المائة من موظفيه من قائمة العمال المعاقين الحكومية؛ إلا أن الحكومة لم ترصد مدعى الامتثال لهذا القانون. وقد عينت الحكومة بعض الأشخاص المعاقين في بعض وظائف القطاع العام.

لم تكن هناك أي قيود على مشاركة الأشخاص المعاقين في العمليات السياسية والانتخابية.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

يمنح القانون الجنسية لمقدمي الطلبات العرب الذين أقاموا في البلاد مدة 15 عاماً ولغير العرب الذين أقاموا في البلاد مدة 25 عاماً. إلا أن عملية التجنس افتقرت للشفافية، ووردت تقارير عديدة تفيد بأن تطبيق قانون الجنسية لم يكن موحداً في جميع الحالات. فعلى سبيل المثال، كانت هناك إدعاءات بأن الحكومة سمحت لبعض الموظفين الأجانب السنة الذين عملوا في دوائر الأمن وعاشوا في البلاد لمدة تقل عن 15 عاماً بالتقدم بطلبات للحصول على الجنسية. كما أفادت بعض التقارير بأن هناك عرباً شيعة أقاموا في البلاد أكثر من 15 عاماً وأجانب من غير العرب أقاموا في البلاد أكثر من 25 عاماً ولم يمنحوا الجنسية.

البحرين

على الرغم من أن الحكومة تؤكد أن قانون العمل في القطاع الخاص ينطبق على جميع العمال، إلا أن منظمة العمل الدولية ومؤسسات غير حكومية دولية أشارت إلى أن العامل الأجنبي يواجه من الناحية العملية تمييزاً في مكان العمل.

في مارس 2009، توفي مواطن باكستاني سني يُدعى محمد رياض متاثراً بحرائق أصيب بها بعد أن أضرم متظاهرون شيعة النار في سيارته. ونظرًا لمظهره العربي، افترض المهاجمون أن الضحية كان ضابط شرطة متخفياً لمراقبة الأنشطة في القرية. وفي 5 يوليو، صدر الحكم بحق الرجال الشيعة السبعة، الذين تم توجيه التهم لهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب، بالسجن مدى الحياة بسبب دورهم في وفاته.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الميل الجنسي و الهوية الجنسية

لا يجرم القانون العلاقات الجنسية المثلية التي تكون بالتراصي بين البالغين 21 عاماً من العمر على الأقل، إلا أن النشاطات المثلية الجنسية سواء كانت بين الذكور أو الإناث أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية لم تكن مقبولة اجتماعياً وكان التمييز ضدها شائعاً.

أعمال العنف أو التمييز الاجتماعي الأخرى

أفادت تقارير صحفية بوجود حالات قليلة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز. ولم ترد أي تقارير تقييد بوقوع أعمال عنف أو تمييز قام بها المجتمع ضد الأشخاص المصابين بفيروس. واشترطت الحكومة خضوع العمال الأجانب الجدد لفحوصات الأمراض المعدية بما فيها نقص المناعة المكتسب، وواجه العمال الأجانب الحاملون للفيروس قرار الترحيل من البلاد.

القسم السابع حقوق العمال

أ. حق الانتماء للجمعيات

يمنح القانون للعمال ومن فيهم غير المواطنين حقوقاً محددة لتشكيل نقابات والحق في الانضمام إليها، طالما أن تشكيل النقابة يهدف إلى تحقيق أهداف قانونية ولا يضر بالمبادئ الأساسية للدين والنظام العام. ويحظر القانون على العسكريين الانضمام إلى النقابات. ويجوز لعمال القطاع الخاص تشكيل نقابات دون إذن مسبق. ويجوز لعمال القطاع العام الانضمام إلى نقابات عمالية وإلى جمعيات مهنية تابعة للقطاع الخاص، إلا أنه يحظر تشكيل نقابات عمالية في القطاع العام. ويجوز للعمال الأجانب، باستثناء الخدمات في المنازل، الانضمام إلى النقابات ويقوم العديد منهم بالانضمام إليها فعلاً، غير أنه لا يحق لهم الانخراط في عمليات النقاوض الجماعي. ويسمح بوجود نقابة عمالية واحدة فقط في كل مكان للعمل. وقد استخدم مجلس الشورى حق النقض ضد مشروع قانون كان سيسمح بوجود أكثر من نقابة عمالية واحدة في الشركة الواحدة. ويتعين على جميع النقابات الانضمام إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. ويسمح القانون بتشكيل اتحادات إضافية، ولكن لم يتم تشكيل أي اتحاد جديد حتى نهاية العام. ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كانت

البحرين

نسبة 18 في المائة من القوة العاملة منتمية إلى نقابات حيث شكل العاملون في ست شركات رئيسية تملكها الدولة نسبة 52 في المائة من العضوية الإجمالية في نقابات العمال.

يحظر القانون النقابات من الانخراط في نشاطات سياسية على الرغم من مشاركة مسؤولين في النقابات في منظديات عامة تتعلق بحقوق العمل. ولم يُشر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى أي تدخل حكومي في نشاطاته.

ينص القانون على أنَّ الحق في الإضراب هو وسيلة مشروعة متاحة للعمال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، إلا أن هذا الحق كان مقيداً وغير متوفّر لجميع العمال. حيث يحظر القانون الإضراب في قطاعات معينة ترى الحكومة أنها حيوية، كما أنَّ قائمة الخدمات الحيوية التي يُمنع عليها الانضمام إلى نقابات تتجاوز المعايير الدولية. وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعليم والاتصالات والمواصلات والصحة وكذلك الصيدليات والمخابز. ومن أجل السماح للعمال بالإضراب، يشرط القانون وجود عملية توافق مطولة يتبعها تحكيم إلزامي. ويتعين على العمال الموافقة على الإضراب بأغلبية ثلثي الأصوات في اقتراع سري وإخطار وزارة العمل قبل أسبوعين من بدء الإضراب. ولم تحدث أي إضرابات عن العمل خلال العام. ومع أن المصادر الحكومية أصرت على أن شرط اللجوء إلى التحكيم لم يلغ الحق في الإضراب، لا ينص القانون على أنه يجوز لنقابة ما أن تصوت على إعلان الإضراب إذا لم تتوافق على قرار المحكم.

ب. الحق في التنظيم والتفاوض بشكل جماعي

يكفل القانون الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي؛ غير أن العمال الأجانب الذين يشكلون حوالي 60 في المائة من القوة العاملة، لا يجوز لهم الانخراط في التفاوض الجماعي. ويقتضي القانون أن يعامل أصحاب العمل والحكومة النقابات على أنها كيانات قضائية مستقلة.

وفي القطاع الخاص، يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل أصحاب العمل في نشاطات النقابات. وبصورة عامة، قامت الحكومة بحماية هذا الحق.

لا توجد قوانين خاصة أو استثناءات من قوانين العمل العادلة في المناطق الصناعية الخاصة للتصدير.

ت. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري بما في ذلك تشغيل الأطفال، إلا أن تقارير أفادت بحدوث هذه الممارسة خاصة إزاء خدامات المنازل وللذين يعملون في القطاعات غير الرسمية حيث يكون العديد منهم غير محمي بشكل كامل بقوة القانون. ولم ترد أية تقارير عن تشغيل الأطفال قسراً أو بالإكراه، غير أنه وردت تقارير عن تهريب الأطفال إلى داخل البلاد للعمل في المنازل وللاستغلال الجنسي.

كان العمال الأجانب خاصة القادمين من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، والذين يشكلون حوالي 60 في المائة من اليد العاملة (76 في المائة من اليد العاملة في القطاع الخاص)، عرضة للإجبار على العمل بوجه خاص

البحرين

حيث تعرضوا في بعض الحالات لسحب جوازات السفر منهم من قبل أرباب العمل، وفرض قيود على تنقلهم، وتغيير العقود، وعدم دفع الأجر، والتهديدات، والإساءة الجنسية والجسدية. وفي بعض الحالات، وصل عمال أجانب إلى الدولة بكفالة رب عمل معين، ثم غيرروا عملهم بعد ذلك ولكنهم ظلوا يدفعون رسوماً لكفiliهم الأصلي مما جعل رصد ومراقبة توظيفهم مسألة صعبة.

وفي حالات عديدة، امتنع أرباب العمل عن دفع الأجر إلى عمالهم الأجانب عدة شهور وحتى لسنوات، ورفضوا منهم الإنذن بمغادرة البلاد. وعملت الحكومة والمحاكم بصورة عامة على تصحيح هذه الإساءات في الحالات التي تم الإبلاغ عنها. وحال الخوف من الترحيل أو من انتقام أرباب العمل دون تقديم عمال أجانب كثريين شكوى إلى السلطات.

وأصلت الحكومة تنظيم حملات توعية موسعة، غير أنّ العديد من العمال الأجانب لم يكونوا مدربين لحقوقهم التي يكفلها القانون. ونشرت الحكومة كتيبات بعده لغات تشرح حقوق المقيمين من العمال الأجانب، وزوّدت البعثات الدبلوماسية المحلية بكتيبات حول هذه الحقوق، وأدارت خطأ هاتفيًا ساخناً مخصصاً للضحايا.

في أغسطس 2009، دخلت البنود الجديدة الخاصة بالسماح للعمال الأجانب (فيما عدا خدمات المنازل) بتغيير أماكن عملهم من دون إذن أرباب عملهم حيز التنفيذ، إلا أنها خاضعة لبعض القيود. وخلال العام، أفادت الحكومة عن بأن أكثر من 7000 عامل قد غيرروا أماكن عملهم بموجب تلك البنود الجديدة.

لا تغطي قوانين العمل خدم المنازل بشكل كامل. وأفادت تقارير موثوقة عديدة بأن خدم المنازل، خاصة النساء، أجبروا على العمل لمدة ما بين 12 و16 ساعة يومياً، وأنه كان يتquin عليهم تسليم هوياتهم الشخصية لأرباب عملهم، وبالكاد مُنحوا أية إجازات وعانونوا سوء التغذية والعنف والاعتداءات اللفظية والجسدية بما فيها التحرشات الجنسية والاغتصاب. وشكل خدم المنازل الأجانب نسبة 30 إلى 40 في المائة من جميع حالات محاولة الانتحار التي عالجتها مستشفيات الأمراض النفسية التابعة للحكومة.

اطلع أيضاً على التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع التالي:
www.state.gov/g/tip

ثـ. حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن التوظيف

يحظر القانون عمالة الأطفال ويحدد قواعد لحمايتهم من الاستغلال في أماكن العمل فيما تفرض الحكومة تطبيق هذه القوانين بفعالية. ويعتقد أن بعض الأطفال عملوا في شركات تديرها عائلاتهم، إلا أن هذه الممارسة لم تكن على نطاق واسع. ووردت تقارير عن تهريب الأطفال إلى داخل البلد للعمل في المنازل وللاستغلال الجنسي. الرجاء الاطلاع أيضاً على التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع التالي: www.state.gov/g/tip

ويعتبر الحد الأدنى لسن التوظيف هو 16 عاماً. وتمنح وزارة العمل في حالات نادرة استثناءً على أساس كل حالة على حدة للقُصر الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 عاماً، الذين لديهم حاجة ماسة للمساعدة في توفير

البحرين

دعم مالي لأسرهم. ولا يجوز تشغيل الفحص في صناعات تعتبرها وزارة الصحة خطرة أو غير صحية بما فيها العمل في مشروعات البناء والمناجم وتكرير النفط. ولا يمكن للفحص العمل أكثر من ست ساعات يومياً، ولا يجوز أن يوجدوا في مكان العمل أكثر من سبع ساعات يومياً. ولا تنطبق هذه القواعد التنظيمية على أماكن العمل التي تديرها الأسرة والتي لا يوجد فيها مستخدمون سوى أفراد الأسرة.

وفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية، فقد قام مفتشو وزارة العمل بمراقبة وفرض قوانين عمال الأطفال بفعالية في القطاع الصناعي. ووظفت وزارة العمل 43 مفتش عمل خلال العام.

ج. ظروف العمل المقبولة

ليس هناك حد أدنى للأجور على الصعيد الوطني. ولا يكسب العمال الأجانب غير المهرة على وجه الخصوص أجراً مساوياً لما تقتربه المبادئ التوجيهية للأجور في دولهم، كما أنهم تعرضوا في بعض الأحيان لوقف دفع الأجور. فقد فرضت الفلبين مبلغ 80 ديناراً (212 دولار) كحد أدنى لأجرة لخدم المنازل وتتطلب توفر عقد موقع عليه من قبل الطرفين وتوافق عليه سفارة الفلبين. غير أن العديد من العاملين لم يحصلوا على أجرة 80 دينار (212 دولار) خلال الممارسة الفعلية.

قامت وزارة العمل بفرض تطبيق قانون العمل ومراعاة ظروف العمل المقبولة التي ينص عليها القانون بالنسبة لجميع العمال البالغين باستثناء خدم المنازل، بما في ذلك ضرورة لا تتجاوز ساعات العمل 48 ساعة في الأسبوع كحد أقصى. ويتعين الحصول على إذن خاص من وزارة العمل لكي يعمل أي شخص أكثر من 60 ساعة في الأسبوع. وبموجب القانون، لا يُفرض من الناحية القانونية على المسلمين العمل أكثر من ست ساعات يومياً و36 ساعة أسبوعياً خلال شهر رمضان. ويحق للعمال الحصول على يوم واحد للراحة بعد العمل ستة أيام عمل متتالية، والحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 21 يوماً بعد إتمام سنة واحدة في الخدمة. ويُدفع عن ساعات العمل التي تزيد عن 48 ساعة في الأسبوع نسبة 25 في المائة إضافية عن الأجر المعتمد إذا كانت تلك الساعات خلال النهار، و50 في المائة إذا كانت خلال الليل. ومن الناحية العملية، يعمل العديد من خدم المنازل الأجانب أكثر من 60 ساعة في الأسبوع ولم يتلقوا أجرًا إضافيًا. وقد أجرت مفتشية العمل دورية تفتيش شاملة في مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك التحقق من ساعات عمل الموظفين وأجورهم.

وفقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية، كانت معايير السلامة في مكان العمل ملائمة، ولكن عمليات التفتيش والامتحان كانت دون المستوى المطلوب. وحددت وزارة العمل معايير للصحة والسلامة في مكان العمل نفذها فريق مكون من 11 من المهندسين متعدد الاختصاصات على نحو متقطع. وكانت للمفتشين صلاحية فرض غرامات وإغلاق مكان العمل إن لم يحسن أصحاب العمل ظروف العمل خلال مهل زمنية محددة. وأفادت تقارير عن صدور غرامات مالية بحق أصحاب العمل بسبب الانتهاكات. وأفادت بعض التقارير خلال العام بحالات وفيات متعددة في أماكن العمل نتيجة مزيج من عدم ملائمة إجراءات السلامة وجهل العاملين بها، وعدم كفاية معايير السلامة في استخدام المعدات. ولم يُعرف بالتحديد عدد هذه الوفيات. وشملت القطاعات الخطيرة على وجه الخصوص قطاع البناء وإصلاح السيارات.

البحرين

قام المفتشون خلال العام بزيارة المجمعات السكنية الخاصة بالعمال للتحقق من ظروف إقامتهم وتطابقها مع معايير السلامة والنظافة. وخلال عام 2009، زار المفتشون 1419 مجمعاً للعمال، لم يرق 126 منها إلى المستوى المطلوب بسبب مشاكل تتعلق بالسلامة مثل مشاكل الغاز والكهرباء والاكتماظ وقلة النظافة الصحية وعدم إجراء التصليحات الضرورية بصورة عامة. وأشار المفتشون إلى ظروف النظافة الصحية السيئة في إنذارات أصدروها إلى 148 مجمعاً سكنياً، كما كانت هذه الظروف جزءاً من تبريرهم لإغلاق 31 منها. واقتصرت صلاحية المفتشين على تفتيش الأماكن المسجلة تجارياً، ولم يتمكنوا من تفتيش البيوت الخاصة حيث يقيم ويعمل خدم المنازل، أو المجمعات "الخاصة" غير المسجلة، حيث يعيش كثير من العمال غير المهرة.

وكانت التقارير عن اعتداء أرباب العمل ووكالات التوظيف بالضرب والاعتداءات الجنسية ضد العاملات الأجنبية اللواتي يعملن خادمات في المنازل شائعة. وأبلغت السفارات المحلية والصحافة والشرطة بعدة حالات منها، إلا أن معظم الضحايا لم يقدمن شكوى ضد أرباب العمل بسبب الخوف رغم حقهن في القيام بذلك. وفي حال رفعت الضحية دعوى قضائية ضد الشخص التي تعمل لديه، فإنها لا تستطيع مغادرة البلاد إلى أن يتم البت في القضية. وواصلت جمعية حماية العمال الوافدين تقديم الدعم لعدد من الضحايا اللواتي رفعن قضایاهم إلى المحكمة، ولكن قيل إن تعويضات الضحايا كانت متدرجة جداً.

عندما يقدم العامل الشكوى، تقوم وزارة العمل بفتح تحقيق في الأمر وتتخذ في كثير من الأحيان إجراءات تصحيحية. وتردد أن الوزارة تلقت خلال العام 5132 شكوى بما فيها الشكاوى المقدمة من خدم المنازل. وكان معدل عدد الشكاوى المقدمة من خدم المنازل 11 شكوى شهرياً. وقال مسؤولو الوزارة إنهم تمكنا من حل أغلب هذه القضايا من خلال الوساطة في الوزارة. وتولى المدعي العام بقية هذه القضايا للتحقيق فيها. ويتبع إحالة القضايا التي لا يمكن حلها بواسطة التحكيم إلى المحكمة خلال فترة 15 يوماً. غير أن الغالبية العظمى من القضايا المتعلقة بالانتهاك التي يتعرض لها خدم المنازل لم تصل إلى وزارة العمل أو إلى الإدعاء العام.

ويحظر مرسوم وزاري العمل في الهواء الطلق من الساعة 12 زوالاً حتى الساعة الرابعة بعد الظهر في شهر يونيو وأغسطس. وأفاد مسؤولو وزارة العمل بأنه تم تغريم 36 شركة بما بين 50 إلى 300 دينار (132 إلى 792 دولار) عن كل عامل بسبب انتهاك قرار الحظر الصادر عام 2009، وهو عدد أعلى من عدد الحالات التسعة والعشرين المسجلة في عام 2008.